مؤقت



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة ٤١١٨ (الاستئناف ١)

المعقودة يوم الخميس، ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠، الساعة ١٥/١٥،

نيويورك

الرئيس:	السيد تشودري	(بنغلاديش)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	السيد وارد
	الصين	السيد شن غوفانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى آيرلندا الشمالية	السيد هريسون
	ناميبيا	السيدة أشيبالا - موسفي
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

صون السلام والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع

تقرير الأمين العام عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم (S/2000/101)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إندونيسيا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ويبيسونو (إندونيسيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل نيوزيلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولس (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعبر بداية، سيدي، عن مدى سرور وفدي للمشاركة أثناء رئاستكم في المناقشة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. ونرى أن التعقيدات التي تكتنف بناء السلام بعد انتهاء الصراع وما تفرضه من تحديات على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تستحق عموما دراسة شاملة.

لقد مرت نيوزيلندا بتجربة في الآونة الأخيرة تتعلق بالتحديات التي يفرضها بناء السلام بعد انتهاء الصراع وذلك أثناء العملية الحالية التي تجري في تيمور الشرقية وكذلك دورنا الهام الذي نضطلع به في بوغنفيل وبابوا غينيا الجديدة، وفي أماكن أخرى.

ثمة نقطة هامة ينبغي طرحها، هي، في رأينا، عدم وجود حالتين متماثلتين من حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وبالتالي لن يكون من المفيد للمجلس أن يسعى إلى تحديد نُهج سياسة عامة مفصلة جدا يمكن تطبيقها في جميع الحالات. مع ذلك يؤمن وفدي بأنه توجد مبادئ أساسية يمكن تطبيقها بصورة عامة وتستحق اعترافا أكبر بها.

في المقام الأول نضع حُسن توقيت الاستجابة في رأس أية قائمة بالمبادئ الأساسية.

وفي حالة تيمور الشرقية تحركت نيوزيلندا وغيرها من الدول على وجه السرعة، تحت إشراف قيادة استرالية فعالة، لتوفير القوة العسكرية الضرورية لإعادة إرساء الأمن بأمر من المجلس. وكانت وكالات الأمم المتحدة، بقيادة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد استجابت بصورة فورية معقولة بإرسال مساعدات الإغاثة الإنسانية. وكذلك استجاب البنك الدولي وغيره من كبار المانحين في مرحلة مبكرة بتنفيذ برنامج تنسيق بين المانحين. ووصلت هذه الاستجابات بطريقة حسنة التوقيت على نحو معقول.

وظهرت أيضا حاجة ملحة لإعادة إنشاء إدارة مدنية أساسية، ونظام قضائي، ووضع أساس لاقتصاد فعال. وتم الاضطلاع بذلك بصعوبة أكبر. ويبدو أن الإجراءات البيروقراطية المتبعة كتلك التي استخدمت في تعيين موظفي إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تحمل في طياتها تأخيرات تدعو للأسف.

وفي حين أنه قد لا يكون من الواقعي أن نتوقع من المجتمع الدولي أن يقوم بعملية إعادة بناء اقتصاد تيمور الشرقية بين ليلة وضحاها، فقد رأينا العديد من الدلائل على الضغوط الاجتماعية التي لا مفر منها في الفترة التي تسبق تشغيل المشروعات التي تولد فرص العمل. ونعتقد أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية اعترفت بذلك، وسلم بذلك البنك الدولي وغيره من المانحين الدوليين، إلا أننا نؤكد على المساهمة الهامة التي تقدمها الاستجابات الحسنة التوقيت في هذا المجال لمجهود بناء السلام، وهي استجابات تتجاوز المعونة الإنسانية الطارئة.

وهناك مجال عملي يعتقد وفد بلدي أنه يتطلب مزيدا من الاهتمام يتعلق بتوفير الشرطة المدنية. ومما لا شك فيه أنه لا يمكن إيجاد أعداد مناسبة من الشرطة المدنية بالسرعة التي يمكن بها إيجاد قوات مسلحة؛ والبلدان لا تحتفظ بسهولة بكتائب من الشرطة المدنية لتكون متاحة للانتشار السريع عبر البحار. لكن عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم يمكن أن تعوق بطريقة لا سبيل إلى مقاومتها إذا لم يكن

من الممكن نشر أعداد كافية من الشرطة المدنية بسرعة. ونحن نعتقد أن من الضروري تقصي خيارات تحسين توفير الشرطة للأمم المتحدة على نحو عاجل. ومع ذلك، فإن استجابة حسنة التوقيت لا تكون ممكنة إلا إذا وضعت نُظم جيدة للاستجابة السريعة لنشر الأفراد الرئيسيين، مثل الشرطة المدنية، ولتوفير وسائل إعادة بناء الإدارة المدنية الأساسية. وتلك الترتيبات لا توجد في الوقت الحاضر في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهذا هو التحدي الذي تحتاج الأمم المتحدة إلى التصدي له كأولوية.

إن تحديد أدوار مناسبة يقوم بها المقاتلون السابقون في فترة ما بعد انتهاء الصراع أكثر المهام تحديا في صنع السلام. ومن الواضح أن كل حالة ستتطلب حلولا فريدة خاصة بها. إلا أن تجربتنا في كل من تيمور الشرقية وبوغينفيل تبرز أهمية المشاركة المبكرة للسكان المحليين في عملية التعمير. والتنمية الريفية يمكن أن تكون أساسية في تهيئة مناخ يمكن أن تعمل فيه الفصائل المتناحرة معا. وبطبيعة الحال، يجب أن يُشارك الرجال والنساء على قدم المساواة في تلك العملية.

في بوغينفيل، كان من دواعي سرور نيوزيلندا أن تقدم، عن طريق برنامجنا للتعاون الإنمائي، الدعم لعملية السلام، بما في ذلك استعادة السلطة المدنية ومجموعة متنوعة من برامج التدريب المهني مع التركيز على إعادة الإدماج. وقد وجدنا من الممكن توفير برامج تدريب مختلفة يتدرب فيها الأعداء السابقون معا على مهارات جديدة جنبا إلى جنب. ولكن مع هذا، يحتفظ المقاتلون السابقون بأسلحتهم، وإن كانت لا تستخدم، وهذا يحسب لهم، ضد قوة حفظ السلام غير المسلحة على نحو فريد من نوعه، وهي فريق مراقبي السلام. وفي هذه الحالة، من الواضح أن إحراز المزيد من التقدم السياسي ضروري للتشجيع على نزع السلاح الكامل.

لقد قمنا بدراسة التقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام بشأن هذا الموضوع الهام. ومما لا شك فيه أن تقريره يركز على الموضوع من منظور عالمي، بينما تعليقاتي اليوم من منظور مشاركة بلدي المستمرة ميدانيا في تيمور الشرقية وبوغينفيل. لكنني أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤيد تأييدا خاصا توصيات الأمين العام المتعلقة بالاستخدام المشين للجنود الأطفال، ونؤكد أيضا ضرورة تناول الوضع المحدد الخاص بالجنود الأطفال من البنات.

وأود أن أنهي بياني بالتأييد القوي للتعليق الختامي للأمين العام في تقريره:

"... يتمثل الدور الرئيسي للمجتمع الدولي في هذه العملية في توفير الدعم على نحو جلي ومتساوق ويتسم بالتصميم إلى عملية السلام الشاملة، وتوفير المساعدة الطويلة الأجل من أجل التنمية". (S/2000/101، الفقرة ١١٩)

وإن كانت هناك نقطة نضيفها إلى ذلك فهي الأهمية الحيوية للاستجابة في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل منغوليا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إنخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي الشرف العظيم لي أن تتاح لي الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بخصوص هذا البند. وفي البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لكم، سيدي الرئيس، للمبادرة التي جاءت في وقتها لمتابعة مناقشة العام الماضي المفتوحة للمجلس بشأن هذه المسألة الهامة بمشاركة أعضاء المنظمة.

ويُعرب وفد بلدي أيضا عن شكره وتقديره للأمين العام لتقريره إلى المجلس استجابة لمناقشة العام الماضي المفتوحة التي عقدت تحت رئاسة ماليزيا. ووفد بلدي يُرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن مسألة زيادة دور حفظ السلام للأمم المتحدة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم كجزء لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة الشاملة لحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات.

يوافق وفد بلدي موافقة تامة على وجهة النظر القائلة بأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بطريقة فعالة هامة في بناء سلام وأمن دائمين في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات. وفي هذا الخصوص، فإن مجموعة التوصيات التي اقترحها الأمين العام في تقريره حاسمة في تحديد المبادئ التوجيهية لوضع برنامج عملي لنزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بيئة حفظ السلام. ولذلك، نأمل أن تكون دراسة هذا البند اليوم مفيدة بالنسبة لعمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراعات في المستقبل.

لقد أدلى وفد بلدي في مناسبات عديدة ببيانات في مناقشات المجلس المفتوحة بشأن مسائل تتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، وأيضا بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. واليوم، أود أن أتناول بعض العناصر التي تبدو أساسية، من وجهة نظر منغوليا، بالنسبة لتدابير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الفعالة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

أولا، أي برنامج لبناء السلام بعد انتهاء الصراع ينبغي أن يتضمن تدابير قصيرة الأجل، مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم والإدماج الاجتماعي للخصوم السياسيين في مجتمع ما بعد الحرب، وذلك بطبيعة الحال على أساس حسن نواياهم وثقتهم المتبادلة. وعلاوة على ذلك، هذه التدابير القصيرة الأجل من الضروري أن تتبعها برامج واستراتيجيات متابعة طويلة الأجل تستهدف دعم المؤسسات الوطنية، والحكم السليم والمجتمع المدني؛ وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ واستئصال الفقر؛ وبطبيعة الحال، ضمان التنمية المستدامة.

ثانيا، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في رأينا، ينبغي أن تُشكل برنامجا متكاملا مترابطا في إطار ولاية أية بعثة محددة لحفظ السلام تدعمها موارد مالية وبشرية كافية وسائر التسهيلات اللازمة. ونحن نعتقد أن أية بعثة لحفظ السلام على هذا النحو ستتمكن من الوفاء الكامل بالمهام الموكولة إليها.

ثالثا، البرامج الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن ترسي الأساس لاتفاق سلام شامل يُنهي الصراع. ونحن نرى أن خطة التدابير التي تتخذ، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي، لتنفيذ مهام نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن تنعكس بوضوح في اتفاق السلام هذا.

رابعا، كفالة مشاركة المنظمات الدولية والدول الأعضاء والتنسيق بين أنشطتها عاملان هامان جدا في وضع تلك التدابير المحددة لبناء السلام. ونحن نرى أنه ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بدور هام في معالجة مشاكل مختلف المجموعات بعد انتهاء الصراع على أساس اقتسام جديد للسلطة أو أية ترتيبات أخرى يتفق عليها. ونحن نعتقد أن المنظمات الإقليمية لها دور خاص تقوم به، بالنظر إلى طبيعتها والتزاماتها ومصالحها، في بناء السلم بعد انتهاء الصراعات، وهو دور لا يمكن لهيئة دولية أخرى أن تقوم به بشكل فعال. ونحن نأمل أن يوضع هذا في الاعتبار.

خامسا، فيما يتعلق بنزع السلاح، نعلق أهمية كبرى على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه والمقرر عقده في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١. وفي هذا الخصوص، يتفق وفد بلدي مع الوفود الأخرى فيما يتعلق بحث المجتمع الدولي على بذل كل الجهود للوصول بالمؤتمر المعني بهذه المسألة الهامة إلى نتيجة إيجابية.

سادسا، يود وفدي أن يؤيد تركيز الأمين العام بصفة خاصة على مشكلة الأطفال الجنود وإدماجهم في المجتمع.

واليوم، هناك زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن ١٨ يشاركون في الصراعات المسلحة في جميع أرجاء العالم. وهذه حقا مشكلة عسيرة تواجه المجتمع الدولي مع مطلع هذا القرن الجديد. ومن ثم، تؤيد منغوليا بشدة اقتراح الأمين العام أن مسألة نزع سلاح الأطفال الجنود وتسريحهم وإعادة إدماجهم يجب أن تُدرج على النحو الكامل في البرامج العامة لبناء السلم. وفي هذا الصدد، نحن نرحب أيضا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا في الفريق العامل المعني بوضع مشروع بروتوكول اختياري ملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، حيث ترفع بموجبه السن الدنيا للمشاركة في الصراعات من ١٥ إلى ١٨ سنة، وتحدد بموجبه السن الدنيا للتجنيد الإلزامي بـ ١٨ سنة، والسن الدنيا للتطوع بـ ١٦ سنة على الأقل.

وأخيرا، يود وفدي أن يؤكد أن مبادئ الاستقلال السياسي، والسيادة، والسلامة الإقليمية، في حين أن الأمم المتحدة تضطلع بأنشطة حفظ السلم وبناء السلم، يجب أن تحترم بالكامل، وينبغي لجميع الدول احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، كما يشير على نحو صائب

مشروع البيان الرئاسي بشأن هذه المسألة. ويرى وفدي أن مشروع البيان هذا مفيد وعملي ويأمل أن يعتمد سريعا.

وختاما، أود أن أكرر مرة أخرى الإعراب عن تأييد وفدي لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع الصراعات وتسويتها، وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع في مختلف المناطق المتضررة من الصراعات المسلحة. ونحن نتوقع أن تخرج مناقشة اليوم لهذه المسألة الهامة بنتائج ملموسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كرواتيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أحييكم، يا سيدي، بوصفكم رئيسا لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس وأن أرحب بمبادرتكم إلى عقد مناقشة مفتوحة بشأن الأهمية البالغة التي تمثلها مسألة نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بالنسبة لاستعادة الاستقرار والسلم المستدام. إن كرواتيا تتفهم جيدا أهمية الدور الذي اضطلع به نشاط الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم في الماضي والذي يمكن أن يضطلع به في هذا الصدد مستقبلا. وبالتالي، نود أن نشكر الأمين العام ونشيد به على تقريره الدقيق والمنظم والشامل بشأن الموضوع قيد نظرنا.

ويمثل التقرير مساهمة كبيرة في زيادة الوعي بأهمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خدمة لقضية توطيد السلم في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع بعدة طرق. أولا، يعطي التقرير تعريفات مفيدة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج في بيئة حفظ السلم وتذكيرا بأن نجاح تلك الأنشطة يعتمد على تعزيزها بطريقة شاملة ومتبادلة ومستمرة. ثانيا، يتضمن التقرير خلاصة مفيدة جدا وتقييما نقديا للسبل والوسائل التي تناول بها مختلف الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والجهات الإقليمية وغيرها مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الماضي في سياق بعض عمليات حفظ السلم وبعثات المتابعة. ثالثا، يحدد الأمين العام عددا من التحديات الماثلة أمام تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جميع قطاعات جداول أعمال تهيئة السلم وحفظ السلم وبناء السلم. رابعا، يتقدم الأمين العام بعدد من المقترحات المبتكرة حتى يتسنى لمجلس الأمن، أو غيره من الجهات الفاعلة المؤسسية ذات المصلحة الثابتة في كفالة السلم الدائم، القيام بالمزيد من العمل الرائد أو بتحسين عملها.

وقد استضافت كرواتيا خمس عمليات منفصلة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في التسع سنوات الأخيرة. وقد اكتسبنا خبرة تخولنا أن نتفكر في الدروس المستفادة في مجالي حفظ السلم وبناء السلم. وأود أن أذكر باختصار ثلاث نقاط من الدروس المستفادة من العملية الناجحة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. وتلك النقاط الثلاث هي كما يلي. نموذج نزع السلاح الذي طبق خلال تلك البعثة؛ وبعثات المتابعة للمساعدة الأمنية والبعثات السياسية التي تلت الختام الناجح لبعثة الأمم المتحدة؛ وتدابير الاستراتيجية والسياسية الوطنية المتعلقة بإعادة تأهيل المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم.

إن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أنشئت في بيئة مؤاتية لهدفها النهائي المتمثل في إعادة الإدماج السلمية للأراضي الكرواتية التي كانت محتلة سابقا. وقد كان هناك اتفاق بين أطراف الصراع. وكان اللجوء إلى الخيار العسكري أمرا غير جذاب لجميع الأطراف المعنية، والهدف السياسي المتمثل في إعادة الإدماج السلمية كان محددا بوضوح ومعلوما، فضلا عن أنه لقي الدعم بتوافر الإرادة السياسية لدى الحكومة المضيفة والمجتمع الدولي، ومن القيادة الماهرة التي وفرتها الأمم المتحدة في الميدان. ومع ذلك، كانت عملية إعادة الإدماج بالطبع صعبة جدا سياسيا. فقد اتسمت بصعوبات تقنية وبيروقراطية كبيرة في الجوانب المدنية من إعادة الإدماج.

إلا أن عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم مثلت عنصرا حاسما في التنفيذ المنظم للجدول الزمني المدني لإعادة الإدماج. والأمر المهم أن تلك العملية لم تبدأ مبكرا وحسب في البعثة، ولكن أكملت أيضا بسرعة وفي تزامن وبطريقة مبتكرة مع مخطط لإعادة شراء الأسلحة. واستمر برنامج شراء الأسلحة النارية لفترة ١٠ شهور تقريبا ونفذته على نحو مشترك الحكومة الكرواتية والإدارة الانتقالية.

وفي إطار ذلك البرنامج، جمع ما يقارب ٠٠٠ ١٠ قطعة سلاح ناري، دفع مقابلها زهاء ١,٦ مليون دولار. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٩، أصبح أي امتلاك للأسلحة بصورة غير شرعية عرضة للعقوبة. ونحن نقر بأنه، في بعض البيئات الأخرى؛ أسفرت برامج مماثلة لإعادة شراء الأسلحة عن نتائج غير مرغوب فيها، إلا أنني أود أن أشدد على أن ذلك البرنامج نجح إلى حد بعيد في كرواتيا.

وثمة عنصر هام آخر في تلك البعثة تمثل في الدور الذي اضطلعت به قوة الشرطة الانتقالية، التي تشكلت من ٤٠ في المائة من الكروات، و ٤٠ في المائة من الصرب، و ٢٠ في المائة من المجموعات الإثنية الأخرى الموجودة في المنطقة. ووفر المجتمع الدولي مساعدة في هيئة تدريب لعدد من أعضاء قوة الشرطة الانتقالية، الأمر الذي ثبتت أهميته الحاسمة لتحقيق مستوى عال من الروح المهنية. وبناء القدرات المحلية هذا كان أمرا حيوي الأهمية لتتم عملية إعادة إدماج المحاربين السابقين بطريقة صحيحة وللحفاظ على القانون والنظام.

إن الأهمية الحاسمة لتدابير السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتعجيل المصالحة والانتعاش بعد انتهاء الصراع عموما أهمية لا يـُعلى عليها. وفي كرواتيا، حاولنا أن نحفز على إعادة إدماج المحاربين السابقين بعدة سبل، بما في ذلك اعتماد قانون عفو برأ ساحة المتمردين السابقين، باستثناء من ارتكبوا جرائم حرب. وتضمنت التدابير الأخرى إيلاء الأولوية للمحاربين السابقين في الحصول على التعليم العالي وفرص العمل في القطاع العام؛ وتوفير تسهيلات ائتمان تفضيلية للمشاريع الاقتصادية الجديدة أو المشاريع الزراعية بالإيجار؛ وفوائد عطالة خاصة، بما في ذلك الرعاية الصحية؛ وفوائد تقاعد مبكر.

إن تدابير السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية تلك اتضح أنها مرهقة للميزانية الوطنية لاقتصاد مثقل بأعباء إعادة التعمير، وتدني الاستثمار ومعدلات النمو الحقيقي، وارتفاع البطالة، كما هي الحال دائما في مجتمعات ما بعد انتهاء الصراع. والحكومة الكرواتية الجديدة، التي وضعت مؤخرا أيضا برنامجا رئيسيا لإعادة اللاجئين، أقرت بالتحديات الماثلة أمام التنفيذ العملي لسياسة إعادة إدماج شاملة. وفي الوقت الذي أعربت فيه الحكومة عن التزامها الثابت بتنفيذ تلك السياسة، فقد دعت إلى توفير المساعدة الدولية التي تمس الحاجة إليها لإنعاش اقتصاد يمكن أن يفي باحتياجات التنمية. وفي الوقت نفسه، نحن نقر بأن مساهمة المانحين الدوليين قد تكون محدودة، نظرا إلى أن الحاجة إليها ماسة أيضا في مناطق أخرى. وبالتالي، نحن نركز بوجه خاص على إمكانات القطاع الخاص والتعاون المباشر بين الأنشطة الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، نحن نؤيد تمام التأييد تركيز الأمين العام على الدور الذي يمكن لدوائر النشاط الاقتصادي أن تضطلع به ودعوته مجلس الأمن إلى

"أن يستطلع إيجاد آلية يستطيع من خلالها تعزيز قدرته على الدخول في حوار مع دوائر الأعمال". (S/2000/101، الفقرة ١١١)

ومن المسائل التي لا تقل أهمية دعوته للدول الأعضاء أن تـُعيد النظر على نحو ثنائي في مختلف السياسات الإنمائية والتجارية المؤاتية لإيجاد فرص العمل في اقتصادات ما بعد انتهاء الصراع.

وعلى الرغم من أن المصالحة لم يؤكد عليها في تقرير الأمين العام، فإننا مازلنا نرى أنها تشكل أحد أحجار الزاوية لنجاح برامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وقبل كل شيء، فإن إظهار حقيقة ما حدث خلال الصراع - وخاصة تحديد المسؤولية عن جرائم الحرب التي ارتكبت - أمر حاسم للعلاج والمصالحة. ولذلك لا يمكن للهدف المتمثل في إعادة إدماج المحاربين السابقين أن يتحقق بدون تحقيق هذا العنصر من العدالة. وكرواتيا تدرك مسؤولياتها والتزاماتها في هذا الشأن.

ولذلك تعتزم كرواتيا أن تنفذ بالكامل سياستها التي تقوم على التعاون المسؤول مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن أجل تحقيق العدالة، والسجل التاريخي، والمصالحة، وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، من الضروري أن يستخدم مجلس الأمن كل سلطته ونفوذه لضمان أن يـُحاكم في نهاية المطاف كل المتهمين، بمن فيهم المتهمون من جمهورية صربسكا ومن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي هو ممثل البحرين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، في مستهل الحديث، أود أن أتقدم إليكم وإلى وفد بلدكم الشقيق، بنغلاديش، بأخلص التهانئ على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وللإدارة الحكيمة التي تميزتم بها، كما أعرب لكم عن شكري وتقديري لتنظيمكم هذه الجلسة.

لقد أسهمت البحرين خلال عضويتها في مجلس الأمن في المشاورات التي جرت حول مسألة بناء السلم لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، وما تمخض عن تلك المشاورات من نتائج، وهذا ما يدعونا إلى الاستمرار في المشاركة من أجل إثراء النقاش حول هذا الموضوع.

إن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد الصراع تعتبر مسألة حيوية لإرساء الاستقرار والحد من احتمالات تجدد أعمال العنف، وكذلك لتيسير انتقال المجتمع من حالة الصراع إلى الحياة الطبيعية والتنمية.

لذلك فإننا نجد أنه من المهم وضع الأساس الذي يستند إليه كل برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاق السلام الذي ينص على إنهاء الصراع، على أن يشمل ذلك مسؤوليات المؤسسات الوطنية الرائدة، وغيرها من العناصر الفاعلة اللازمة بالإضافة إلى النهج الأساسي الذي ستتبعه تجاه المشكلة، بما في ذلك الاستراتيجيات والأطر الزمنية.

وفي الوقت الذي نعرب فيه عن اتفاقنا حول التعريف الوارد في تقرير الأمين العام بشأن أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فإننا نؤكد على أن نجاح هذه العملية في مرحلة ما بعد أي صراع يحتاج إلى التركيز، بوجه الخصوص، على العناصر التالية.

أولا، توفير المعلومات الدقيقة من قِبل أطراف النزاع حول حجم قواتها ومواقعها وعدد الأسلحة التي تستعملها وأنواعها وأماكن وجودها.

ثانيا، الاتفاق على إطار محدد لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وذلك في اتفاق السلام الذي ينص على إنهاء الصراع.

ثالثا، قيام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتوفير الزخم السياسي الذي من شأنه تشجيع المفاوضين على اتخاذ قرارات صعبة ولكن ضرورية في هذا الصدد.

رابعا، طمأنة المقاتلين السابقين قبل وأثناء مرحلة نزع السلاح إلى أن أمنهم سيصان تماما.

خامسا، توفير الخبرات اللازمة في مجال نزع السلاح والتسريح والإدماج من أجل تطبيق اتفاق السلام.

سادسا، وقف التدفقات غير المشروعة للأسلحة.

سابعا، إقناع جميع الأطراف بعدم جدوى الرجوع إلى الحرب، وذلك بالإقناع لا بالإكراه.

ثامنا، تهيئة المجتمع المدني لتقبل اندماج المحاربين السابقين واستيعابهم، وتأتي في هذا الإطار مسألة إيجاد فرص عمل مناسبة لهؤلاء المحاربين بعد تأهيلهم.

تاسعا، تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى دفع عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الأمام.

وعلى الرغم من وضوح معظم العناصر المتعلقة بموضوع نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، فإن هناك بعض المسائل التي تحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة، كمسألة نشر أفراد قوات الأمم المتحدة في بلدان مجاورة لإقامة الصلة مع النظراء الوطنيين، ورصد تدفق الأسلحة من منظور إقليمي شريطة ألا تتعارض مع مبدأ سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وفي هذا الصدد، يهمنا أن نبين هذا الترابط العضوي بين عمليتي حفظ السلام وبنائه، حتى تتجنب مناطق الصراع احتمال تجدده فيها من جهة، ومن جهة أخرى يكون هناك نوع من التنسيق والتعاون بين الهيكلين في الأمم المتحدة؛ الهيكل المسؤول عن حفظ السلام، وهو مجلس الأمن، والهيكل المختص ببنائه، وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات المتخصصة التي

يشرف عليها. ويسرنا في هذا المجال أن نرى بوادر من ذلك التنسيق والتعاون بين المجلسين كالحاصل بالنسبة لموضوع هايتي. ونريد بذلك هذا الترابط الذي تمثل في اجتماع رئيسي المجلسين مؤخرا. ولماذا لا نطمع في اجتماع مشترك بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبحث في استراتيجيات تنفيذ خطط تجسد هذا الترابط للمصلحة المشتركة في حفظ وصون السلام العالمي؟

وختاما، لا يسعني إلا أن أؤكد على أن عملية السلام هي عملية متكاملة يجب أن لا يُقلل فيها من شأن أي عنصر من العناصر المكونة لها. كما أنها تتطلب تعاون جميع أعضاء المجتمع الدولي، سواء كان ذلك بالنسبة لحفظ السلام أو بنائه بعد انتهاء النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل البحرين على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل كوستاريكا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيهوس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة.

إن السلام ليس مجرد غياب الصراع المسلح؛ بل السلام هو الانسجام بين مختلف قطاعات المجتمع، والعلاقات القائمة على الإنصاف بين الأفراد والشعوب، ونبذ العنف والكراهية في العلاقات الإنسانية.

والحرب غالبا ما تفضي إلى نشوب حروب أخرى. والصراعات المسلحة تؤجج الأحقاد الدفينة وتحفز على الانتقامات. وأعمال العنف المسلحة إهانة متواصلة لكرامة الأفراد وحقوقهم. والسلام الحقيقي يقتضي التزاما من الجميع، المقاتلين السابقين والمدنيين على السواء، بمهمة إعادة بناء المجتمع واستعادة الحياة الطبيعية فيه. والسلام يتطلب أخوة حقيقية فيما بين جميع أبناء البشر. وباختصار، لا يمكن إحلال السلام إلا إذا اعترفنا نحن البشر بأننا ننتمي إلى أسرة واحدة.

وتحقيق هذا الهدف ليس سهلا. فتطبيع العلاقات البشرية والدولية بعد الصراع المسلح عمل مرهق. ووقف إطلاق النار لا يوقف الأثر المترتب على العنف؛ والحقد والميل نحو أخذ الثأر يظلان قائمين. وإغراء استعمال الأسلحة والفرق العسكرية يظل كامنا. ومنطق العنف والاستراتيجية العسكرية منطق سائد. وما لم يتم نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، فإن احتمالات إحلال السلام سيظللها التهديد الدائم باستئناف الأعمال العدائية والجرائم المتصفة بالعنف.

وفي أمريكا الوسطى، شهدنا بأم العين أهمية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. فمن جهة شهدنا الانجازات التي حققتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا. ومما لا شك فيه أن هاتين البعثتين كانتا طرفين رئيسيين في عودة الحياة الطبيعية إلى هذين المجتمعين وبناء السلم فيهما.

ومن جهة أخرى، شهدنا في أمريكا الوسطى أيضا عمليات فاشلة لتسريح المقاتلين ونزع أسلحتهم. وشهدنا جماعات ثورية وجماعات مضادة لها تواصل التسبب في معاناة الناس الأبرياء. وشهدنا أيضا التدفق الوفير للأسلحة، الذي ينتشر وباؤه لدى انتهاء صراع مسلح، إلى بلدان مجاورة ويسبب ارتكاب أعمال العنف والجرائم والتدمير فيها. وفي كوستاريكا، نعي جيدا الحاجة الحيوية إلى نزع سلاح المقاتلين وتدمير أسلحتهم.

وتخزين الأسلحة والذخائر عقبة حقيقية في طريق تنفيذ عمليات إحلال السلام، وتهديد مباشر لجميع البلدان المجاورة لمنطقة الصراع. وكوستاريكا تدعو إلى تدمير هذه الأسلحة، وفرض حظر على نقل الأسلحة إلى أي كان لا يمتثل امتثالا صارما لمجموعة معايير السلوك الدولية. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومتي تأييدا ثابتا مشروع مدونة السلوك الدولية المعنية بنقل الأسلحة وهو المشروع الذي أعده رئيس كوستاريكا السابق، السيد أوسكار أرياس سانشيز، وأيده ١٩ من الحائزين على جائزة نوبل للسلام، أفرادا ومؤسسات على حد سواء. وبطلب من وفد بلادي، وزع مشروع مدونة السلوك هذا في الوثيقة S/2000/146.

بالإضافة إلى ذلك، بينما يمكن لعمليات حفظ السلام، أن توفر الدعم القيم لمهام نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ويجب أن تفعل ذلك، فإن الحكومات والجماعات المعنية بالصراعات يجب أن

تتحمل المسؤولية الرئيسية. ويجب أن يظهر الزعماء السياسيون والعسكريون للأطراف المتحاربة التزامهم بالسلام عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة لتسريح فرقهم العسكرية وتفكيكها. وإذا أنجزت هذه المهام في وقت واحد من كلا الجانبين، فإنها ستساعد على التخفيف من حدة التوترات، وعلى تعزيز الاستقرار وبناء الثقة.

ويسر وفد بلادي خاصة أن يرحب بالتأكيد الذي يرد في التقرير عن محنة الأطفال. فمما يثير الجزع أن هناك ٣٠٠ ٠٠٠ من الصبيان والفتيات يشاركون الآن في صراعات مسلحة. ونعتقد أن مشاركة القاصرين تحت سن ١٨ عاما في الصراعات المسلحة سواء كانوا مقاتلين أو أفرادا يقدمون الدعم للقوات المسلحة، أمر غير مقبول في ظل جميع الظروف. فالأطفال هم أوائل ضحايا الحروب الذين لا حول لهم. وعلى جميع الحكومات أن تسرح هؤلاء القاصرين فورا - سواء كانوا أفرادا في القوات المسلحة أو أفرادا يقدمون الدعم لها. وبالمثل، يجب على الحكومات أن تعزز بنشاط إعادة إدماج الصبيان والفتيات الذين سرحوا من القوات المسلحة التابعة للمعارضة. ومن الضروري توفير المساعدة النفسانية والاجتماعية لهؤلاء الأطفال بغية تمكينهم من الإبلال التام جسديا ونفسيا وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ونعتقد خاصة أنه من الضروري تقديم قدر أكبر من المساعدة إلى أسر الأطفال المسرحين بغية تقوية مشاعرهم وقيمهم الأدبية والأخلاقية التي تمكنهم من أن يصبحوا أفرادا بنائين في مجتمعاتهم المحلية. وباختصار، ندعو إلى إنشاء مجتمع تشغل فيه الأسر مكانا مرموقا بدلا من أن يكون ثكنات تأوي المقاتلين.

وأخيرا، لا يسعنا أن نتجاهل الجانب الاقتصادي لعمليات السلام. فإعادة إدماج المقاتلين تتطلب تهيئة فرص للعمل ولتحقيق التنمية. وإذا لم يكن هناك بدائل عن الحرب والجريمة مثل الأنشطة العسكرية، حينئذ لن يكون للأفراد العسكريين حوافز حقيقية للتسريح. فالفقر المدقع، والجوع والتمييز هي غالبا مصادر تؤدي غالبا إلى الشعور بالحقد وإثبات أعمال العنف. والمساواة والعدالة والتضامن هي عناصر أساسية ضرورية لبناء السلام الحقيقي والدائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): **المتكلم التالي ممثل سنغافورة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد المناقشة الثانية عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونود أيضا أن نشكر ماليزيا على تقديم هذا البند في المجلس في شهر تموز/يوليه الماضي. ويحدونا الأمل في ألا يناقش الموفدون لدى الأمم المتحدة في موضوع نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في قاعات الطعام فحسب.

وكلامنا اليوم عن نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم كجانب طبيعي من جوانب عمليات حفظ السلام حقيقة تبين مدى تطور عمليات حفظ السلام. ففي الأيام الأولى لحفظ السلام، كان الهدف الوحيد لعملية حفظ السلام توفير منطقة عازلة بين بلدين متحاربين بعد أن يقررا عقد صلح بينهما. وإذا حاول هؤلاء المقاتلون خرق الصلح، فإن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام تقدم تقريرا عن هذا الخرق دون السعي إلى إنفاذ وقف إطلاق النار. والواقع أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام كانت تعتز بأنها تقوم بواجبها دون استخدام القوة، ودون استخدام السلاح في أغلب الأحيان. ولقد عمل أصحاب الخوذ الزرق بوصفهم رمزا حقيقيا للسلام.

ومما يسترعي انتباهنا حقا كيف أن الأمور تغيرت منذ تلك الأيام التي كانت تتصف بالهدوء. والواقع أن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يضطلعون بأدوار مختلفة تسمح بالسؤال عما إذا كان تعبير "حفظ السلام" بات له معنى مغاير أو معنى فريد. ومبادرة الأمين العام بإنشاء فريق جديد بقيادة السيد الأخضر الإبراهيمي من أجل دراسة جميع جوانب حفظ السلام هي إذن مبادرة حسنة التوقيت. والبارز أن هذا المشروع يدعى "عمليات السلام". واستخدام هذا التعبير يسلم ضمنا بأن مفهوم حفظ السلام قد لا يكون بعد الآن كافيا ليشمل جميع الأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة الآن تحت مظلة حفظ السلام. ونود أن نذكر هنا أن عمليات حفظ السلام تنطلق تقليديا بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها تنطلق في بعض الأحيان بموجب الفصل

السابع أو بينهما. وقد يكون مفيدا لفريق السيد الإبراهيمي أن يقيم المعايير الآيلة إلى إنشاء عمليات لحفظ السلام بموجب الفصل السادس أو الفصل السابع، لأن المعايير ليست واضحة لنا في هذه المرحلة.

ولذلك، فإن نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين تمثل بوضوح بعدا جديدا من أبعاد حفظ السلام. إلا أنه يجب أن نقر، عندما نقارن هذا البعد الجديد بالأعمال التقليدية التي أداها في الماضي ذوو الخوذ الزرق، بأن نزع السلاح والتسريح عمليتان صعبتان وخطيرتان بحكم طبيعتهما. إذ أن معظم من حملوا البنادق طوال سنوات قد أُطلق عليهم الرصاص أو أطلقوه على آخرين. وأصبحت البنادق جزءا أساسيا من وجودهم. والواقع أن الكثيرين يشعرون بأنهم عـُرضة للهجوم إذا لم يحملوا البنادق. ولن يفارقوا بنادقهم بسهولة. والمثال الواضح على ذلك موجود في سيراليون. فقد كتب وليم شوكروس يقول في كتابه الجديد المعنون "خلصونا من الشيطان":

> "إن الجبهة المتحدة الثورية كانت جزءا من ظاهرة ما بعد الحرب الباردة - أي حركة مغاوير غير عقائدية. ومثلما حدث في أماكن أخرى بأفريقيا، أعطت بنادق AK-47 للشبان المعدمين مالا ومبررا للوجود - حتى ولو كان المبرر هو العنف الذي لا منطق له - أكثر مما أعطتهم السلام".

ولكن مشكلات نزع السلاح لا تواجهها الأمم المتحدة وحدها. فحتى عمليات السلام القائمة خارج إطار الأمم المتحدة - ومثال ذلك عملية السلام في آيرلندا الشمالية - واجهت صعوبات مماثلة فيما يختص بنزع السلاح.

وعند استعراض هذه المشكلات، سألنا أنفسنا سؤالا بسيطا، هو: ما هي عمليات الأمم المتحدة التي وفقت في تنفيذ نزع السلاح أو التسريح؟ وحالات الفشل في هذا المجال معروفة بالطبع. وأوضح مثال على ذلك هي الصومال، رغم أن الأمم المتحدة قد وجه إليها اللوم ظلما باعتبارها مسؤولة عن أخطاء جسيمة في الحكم على الأمور التي ارتكبتها دولة كبرى تتصرف دون خضوع لسيطرة الأمم المتحدة. وقد أشاد الناس بكمبوديا من حق، باعتبارها قصة نجاح في مجال حفظ السلام. وفي مقال بعنوان "انزاح الكابوس"، نـُشر في صحيفة "نيويورك تايمز" يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، كتب وليم شوكروس يقول: "ينبغي ألا يكون هناك شك في ذلك، فالنجاح هو الكلمة المناسبة" لوصف عملية الأمم المتحدة في كمبوديا.

والواقع أن مؤتمرا عـُقد مؤخرا في سنغافورة لبحث حفظ السلام قد أصدر الملاحظات التالية:

> "من البداية، جرى تصور عملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا باعتبارها عملية شاملة طموحة تتألف من مزيج طيب يجمع بين عنصر حفظ السلام وعنصـــر بناء السلام، بما في ذلك حقوق الإنسان، وعودة اللاجئين وتأهيلهم، والإدارة المدنية، والشرطة المدنية، والمساعدة الانتخابية".

إلا أن نفس المؤتمر المعقود في سنغافورة لاحظ أن:

> "عملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لم تكن على الرغم من ذلك قصة نجاح كامل. إذ لم يتحقق وقف إطلاق النار تحققا تاما".

ثم تجيء عبارات شديدة الأهمية هي:

> "لم يحدث نزع سلاح أو تسريح للجنود وكان هذا سببا رئيسيا لتلاشي القدرة على تنفيذ الجوانب الأخرى التي تنطوي عليها الولاية".

ومن الواضح أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يمكن أن تكون اشكالية حتى في عمليات حفظ السلام الناجحة نسبيا.

والواقع أنه إذا قرأ المرء تقرير الأمين العام قراءة متمعنة وجد أن موزامبيق يتردد اسمها كثيرا باعتبارها النموذج الواضح الوحيد الدال على النجاح، على الرغم من أن هذا النجاح، هو الآخر، يـُعد أو يوصف من بعض النواحي أنه نجاح محدود. وربما كانت هناك قصص نجاح أخرى، ولكن علينا أن نعترف بأننا لم نجد أيا منها في التقرير. إلا أن ما وجدناه في التقرير كان عبارة عن مشورة حكيمة تتعلق بالعوامل الرئيسية التي يمكن أن تفضي إلى النجاح في نزع السلاح والتسريح. وهي تشمل

ما لدى أطراف الصراع من إرادة سياسية تدفعها إلى التقيد باتفاق السلام؛ وتمام تعاون كل السكان المتضررين، بمن فيهم من قاتل ومن لم يقاتل؛ ووجود ولاية صريحة شديدة الوضوح في عملية حفظ السلام تتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والدعم السياسي الشديد من قبل مجلس الأمن والمجتمع الدولي؛ والإسراع بتقديم موارد كافية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والإسراع بنشر عناصر عملية حفظ السلام وتزويد العملية بقدرة ردع كبيرة.

وهناك في تقرير الأمين العام فقرة معنية تستحق قراءتها بالكامل ألا وهي:

"... يتطلب نجاح أي عملية لحفظالسلام في تأمين سلامة المقاتلين المسرحين قدرة هامة على الردع يجب أن توفر بأسرع وقت ممكن عند نشر العملية. وإذا تم نشر العملية ميدانيا دون منحها القدرة اللازمة، فإن ذلك لا يعرقل فقط فعاليتها العملية، لا بل يقوض استمراريتها السياسية. وتفقد المصداقية وزنها إذا لم تلق الدعم اللازم. وإذا طـُلب من إحدى العمليات القيام بدور قوي لضمان الأمن، فمن الضروري بشكل خاص نشر عناصر مجهزة تجهيزا كاملا بسرعة. واحتمال اختبار مدى قوة بعثة تعتبر قوية منذ بداية انتشارها أقل من احتمال اختبار بعثة يـُرى منذ إنشائها أنها ضعيفة أو غير فعالة". (A/2000/101، الفقرة ٦٧)

ولذلك يشير تقرير الأمين العام بصفة أساسية إلى ضرورة وجود عوامل عديدة لضمان النجاح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والاستنتاج المنطقي الذي نخرج به من التقرير هو أن نجاح عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتوقف على سلامة وصحة المفاهيم التي تستند إليها عموما عملية حفظ السلام المضطلع بها. وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكن أن تكون في حد ذاتها المتغير الحاسم الذي يحدد نصيب عملية حفظ السلام من النجاح، إذ أن النجـــاح في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لا يمكن أن ينقذ عملية حفظ سلام تفتقر إلى الأساس النظري السليم، ولكن أية عملية حفظ سلام قائمة على مفاهيم سليمة يمكن أن تستفيد من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وهذه النقطة قد يفسرها هذا القياس. ففي كل مرة يدشن فيها المجلس عملية حفظ سلام جديدة، ينبغي أن نقارن هذه العملية بتدشين زورق شراعي جديد. وبطبيعة الحال، فإن من الأفضل تدشينه في جو ملائم أو مشجع، ولكننا على ثقة من أن المجلس يدرك هذا. ويتوقف غرق الزورق أو إبحاره بعد التدشين على سلامة بنائه من الناحيتين النظرية والعملية. ومن المرجح إلى حد كبير أن تغرق الزوارق ذات التصميم السيء فهي معيبة، حتى قبل أن ندشنها.

وعناصر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هي بمثابة الأشرعة الإضافية الثلاثية لمثل هذا الزورق. ويمكن أن تكون مفيدة إذا كان الزورق مصمما تصميما جيدا وساعدته ريح مواتية. أما الزورق السيء التصميم فلن يتغير مصيره حتى لو زود بأفضل الأشرعة. ولذلك فإن إحدى النقاط الرئيسية التي نأمل أن نعبر عنها اليوم هي ضرورة اللجوء إلى طريقة شاملة في كل مرة نناقش فيها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بمعنى النظر إلى صورة الزورق الكلية وعدم الاكتفاء بالنظر إلى الأشرعة.

ونحن نقول هذا هنا لأن سجل الأمم المتحدة فيما يختص ببدء عمليات حفظ السلام كان إلى حد ما مزيجا من النجاح والفشل. فقد بدئ في العديد من العمليات الناجحة. وقصص النجاح معروفة وكانت موضع اشادة، ولكن هناك أيضا قصص فشل. وهذا شيء عادي. فمجلس الأمن مؤسسة بشرية. ولقد أخطأ أيضا، شأنه في ذلك شأن كل ما هو من صنع البشر، ولكنه لا يناقش قصص فشله مناقشة حرة أو صريحة على خلاف مؤسسات أخرى من صنع البشر.

ولنأخذ عمليتي حفظ السلام اللتين شـُرع فيهما منذ وقت قريب: في كوسوفو وتيمور الشرقية. فمن الواضح أن العملية التي بـُدئت في كوسوفو تبدو مختلة الأساس النظري. وأسباب ذلك واضحة. وليس ثمة حاجة إلى شرح. فالتقارير اليومية التي نقرأها كل يوم عما يواجهه حفاظ السلام التابعون للأمم المتحدة وخلافهم من محن وعناء في كوسوفو لا تؤكد أن كل شيء على ما يرام. وعلى النقيض من ذلك، فإن المرحلة الجارية من عمليات تيمور الشرقية تبدو وكأنها عملية ذات أساس نظري سليم، حتى وإن كنا نقر بأن المرحلة الأولى التي نفذت في إطار بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

كانت لها أخطاؤها. ونحن نأمل في النجاح للجزء المتبقي من عملية تيمور الشرقية.

ودورنا هنا ألا نكون سلبيين. ونحن ندرك بشدة، شأننا شأن معظم الحاضرين في هذه القاعة، أن معظم عمليات حفظ السلام لم يُدشن في ظل ظروف مثلى. ونظرا لطبيعة المشكلات التي يتعين عليها أن تعالجها، كان من المحتم أن تدشن في أحوال يسودها الارتباك وتتسم بالصعوبة في الغالب. ولكن هذه المصاعب الواضحة تحتم على المجلس بدرجة أكبر أن يحدد العوامل التي ستخلق من عمليات حفظ السلام الجديدة قصص نجاح، لا فشل.

وكما لاحظنا فعلا في بياننا السابق أمام المجلس، أصبحت عمليات حفظ السلام مرة أخرى بمثابة صناعة نمو. فقد زاد عدد حفاظ السلام في عام ١٩٩٤ إلى نحو ٨٠ ٠٠٠ فرد، ولكنه انخفض في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ١٠ ٠٠٠ فرد والآن يكاد الرقم يتصاعد بصورة ملحوظة مرة أخرى. ففي منتصف التسعينات مررنا بموجة من موجات زوال الوهم أدت إلى اقتطاع شديد في عمليات حفظ السلام. فكيف نحول دون عودة موجة أخرى من موجات زوال الوهم؟ إن هذا هو الشاغل الرئيسي الذي يفسر ملاحظاتنا التي ندلي بها اليوم أمام المجلس.

ولذلك نشيد بزيادة ما يوليه المجلس من اهتمام للعديد من الأبعاد الرئيسية التي تنطوي عليها عمليات حفظ السلام بما فيها نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما نعرب عن تقديرنا لما يوليه المجلس في هذا السياق من اهتمام بتسريح الجنود الأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في حماية الأطفال. ونلاحظ أنه جرى إلحاق عدد من كبار المستشارين المعنيين بحماية الطفولة في عمليتين لحفظ السلام في أفريقيا مؤخرا لكي يساعدوا على ضمان بقاء حماية حقوق الطفل كأولوية مرعية حتى النهاية. ونأمل أن تقدم الأمانة العامة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة دعما أكبر إلى مكتب الفريق أول أولارا أوتونو وكيل الأمين العام، والممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة.

ونعتقد أنه ينبغي إدماج كل هذا الاهتمام في نهج شامل يتخذه المجلس إزاء العمليات الجديدة لحفظ السلام. وكثيرا ما يملي الواقع السياسي مكان وطبيعة العمليات الجديدة التي تنشأ لحفظ السلام. ولكن هذا الواقع السياسي تجب موازنته بتقييم مهني دقيق لسلامة العمليات التي يجري الشروع فيها. ومعظمنا سيقلق إذا بنيت القوارب الشراعية وأطلقت دون الإصغاء للنضج المهني. ويجب أن نعلق بنفس القدر إذا بدأت عمليات جديدة لحفظ السلام بأسلوب مماثل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل كولومبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على السماح لي بالمشاركة في هذه المناقشة. وأود في نفس الوقت أن أنوه بتقرير الأمين العام وأن أشكره عليه، وعلى الملاحظات التي أدلى بها هذا الصباح.

أود أن أبدأ بإلقاء الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الأمن في عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج من خلال عملياته لحفظ السلام. ويتضح من البيانات التي أدلي بها أثناء هذه المناقشة أن هناك شرطين مسبقين لنجاح هذه العملية في بيئة لبناء السلام. فمن ناحية، ينبغي النص على شروط عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في اتفاقات السلام التي توقعها الأطراف في الصراع، ومن ناحية أخرى، يجب ضمان الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه العملية. وهذان الشرطان المسبقان أساسيان لأية عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلا أنهما لا يكفيان لضمان نجاحها. ومع ذلك، يجدر بنا أن نشير إلى نجاح بعض حالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي لم يشارك فيها مجلس الأمن ولا أية عملية لحفظ السلام.

ويعرض علينا الأمين العام بوضوح في تقريره تجربة عمليات حفظ السلام في مسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونوافق، بصفة خاصة، على اقتراحاته فيما يتعلق بوجوب حصول الأمم المتحدة على معلومات كافية عن الخبراء الذين يمكنهم تقديم المساعدة إلى المنظمة عندما يطلب من الأمم المتحدة أن تشارك في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفضلا عن ذلك، فإننا نعتبر أن ملاحظاته هامة فيما يتعلق بضرورة توفير التدريب للمشاركين في بعثات

حفظ السلام بشأن الجوانب الواقعية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نقيم بأنفسنا مشاركة الأمم المتحدة في هذا المضمار.

وينبغي النظر إلى توقيع اتفاق سلام ينهي صراعا مسلحا على أنه إنجاز يستحق الدعم على أوسع نطاق من جانب المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن مرحلة إدارة السلام أصعب بكثير وتنحو إلى الحدوث دون جعجعة كبيرة ودون عناوين ضخمة في الصحافة. وبالتالي، هناك خطر من فقدان الدعم الدولي الأولي الذي تولد من أجل إرساء السلام. وعندما يحدث ذلك ويتدنى دعم المجتمع الدولي، أو عنـــدما يتباطأ المجتمع الدولي في الاستجابة لحالات ما بعد انتهاء الصراع، يزيد خطر العودة إلى نشوب الصراعات.

ولهذا، ندرك أهمية تزويد الأمم المتحدة بالأدوات الفعالة لكي تتمكن من تقديم الدعم المتواصل، وبدون انقطاع، لأنشطة نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وبعثات حفظ السلام أدوات هامة لتحقيق هذا الغرض، إلا أنه ينبغي لنا ألا نغفل الأسباب الحقيقية لنشوب الصراعات، وقد تكون كثيرة، وقد تتطلب استجابة طويلة الأمد.

وهناك مجال يشكل شغلا شاغلا لكولومبيا، وهو إتاحة الأسلحة علىنطاق واسع في مناطق الصراع، والاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونعتقد أن المجتمع الدولي قد أصبح مدركا الآن ضرورة ممارسة مراقبة أشد على الاتجار بالأسلحة الصغيرة. والمؤتمر القادم المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيتيح لنا فرصة عظيمة للاستجابة لهذا العامل الذي يعمل على عدم استتباب السلام.

وعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج تتطلب إقامة ثقة كبيرة بين الأطراف. وإعادة الإدماج بعد انتهاء الصراع، بصفة خاصة، يمكن أن يستدعي الإصلاح الاقتصادي أو إنشاء مؤسسات حكومية جديدة، وقد يتعدى ذلك حدود عملية حفظ السلام. وفي هذه الحالات، ينبغي لنا أن نلجأ إلى طرائق التعاون من أجل التنمية التابعة للهيئات الأخرى للأمم المتحدة، ويجب أن نحترم ولاياتها.

وفي هذا الصدد، نود أن نلقي الضوء على الأعمال التي اضطلعت بها هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة في عملية إعادة الإدماج، ونرحب بالمشاركة المتزايدة من جانب البنك الدولي. وهذه مرحلة تتطلب استثمارا كبيرا لتوليد موارد دائمة للتوظيف، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي، وإنشاء مؤسسات جديدة. ولهذا، فمن الضروري أن تشارك مختلف الأطراف الدولية مشاركة واسعة النطاق في مرحلة بناء السلام هذه. وتؤدي الكوارث التي تتسبب فيها الحروب إلى تدهور ظروف معيشة الملايين في جميع أنحاء العالم. فلنكفل ألا يؤدي عدم اكتراث المجتمع الدولي ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أو اتخاذه نهج ارتجالي حياله، إلى عكس مسار التقدم على الطريق إلى إرساء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): **المتكلم التالي على قائمتي ممثل غواتيمالا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.**

السيد روزنثال (غواتيمـــالا) (تكلـــم بالإسبانيـــة): لا يفوت غواتيمالا أن تشارك في هذه المناقشة في مجلس الأمن حول دور الأمم المتحدة في نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. وبلدنا من البلدان التي أسعدها الحظ بأن تكون قصة نجاح في هذا المضمار، وهو نجاح تكشف تحت رعاية الأمم المتحدة.

ونشعر بالامتنان للتقرير الواضح الذي عرضه الأمين العام. ونعتقد أنه يلقي الضوء على بعض القضايا التي تشكل جزءا من تجربتنا منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، عندما انتهى صراع داخلي استمر حوالي ٤٠ عاما. وفي حالة غواتيمالا، فإن العناصر الثلاثة التي تشكل موضوع مناقشة اليوم - وهي نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج - تلقى معالجة خاصة، وإن كانت مترابطة، في اتفاقات السلام التي عقدتها بلادي. ويسرني أن أذكر اليوم التقدم الكبير المحرز في كل هذه المجالات الثلاثة: الامتثال الكامل فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح، وتقدم كبير فيما يتعلق بإعادة الإدماج.

وبما أنني من بين آخر المتكلمين، يمكنني أن أضيـــف شيئا من الطابع المفهومي إلى ما قيل من قبل. إلا أنني يمكن أن أسهم بتجارب ملموســة مـــن الحيـــاة

الواقعية. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي الانتباه إلى جانبين.

يتعلق الجانب الأول بالطريقة التي تتعامل بها الأطراف المحلية مع المجتمع الدولي، والجانب الثاني يتعلق بالصلة بين عمليات بناء السلام والمساعدة الإنسانية من ناحية، والتنمية من ناحية أخرى.

واسمحوا لي الآن أن أتناول الجانب الأول. فالوجود الدولي، وبخاصة وجود الأمم المتحدة، كان جديرا بالذكر أثناء المفاوضات المتعلقة باتفاقات السلام وأثناء تنفيذها. إلا أن الوجود الدولي لم يحل في أي وقت من الأوقات محل الأطراف المحلية الفاعلة كقوة محددة. والواقع أننا نعتقد أن من بين دروس عملية السلام في غواتيمالا ما يتصل بالأهمية الأساسية لكون الأطراف المحلية تشغل مقعد القيادة المأثور. وعندما أتكلم عن الأطراف المحلية، فإنني لا أشير إلى الحكومة وإلى المتمردين السابقين فحسب بل إلى المجتمع المدني ككل، إذ أن عملية السلام في غواتيمالا كانت عملية تشاركية تماما. وحقيقة أن الوجود الدولي لم يكن متصورا في الأذهان على أنه تدخل مفرط تعود إلى حد كبير إلى ما تولده الأمم المتحدة من احترام بفضل نزاهتها وحيادها. والواقع أن الأمم المتحدة هي التي نسقت، على الأقل جزئيا، وجود الأطراف الدولية الأخرى - ما أطلق عليه مجموعة أصدقاء عملية غواتيمالا للسلام - في مجالي تعضيد السلام والتعاون الخارجي.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. فالأنشطة الرامية إلى توطيد السلام في غواتيمالا ترتبط ارتباطا وثيقا بجهود التنمية. والواقع أن مجموعة الالتزامات المحددة الواردة في اتفاقات السلام تتضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا تتولى الإشراف على التنمية والجوانب الإنسانية، وترتبط بعلاقات وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبقية منظومة الأمم المتحدة. ولكي تنجح عملية التسريح والادماج، فإن جميع الأطراف تدرك أن البيئة الاقتصادية يجب أن تكون مؤاتية.

وأخيرا، فإن العديد من المسائل التي أثارها تقرير الأمين العام قد وجدت تعبيرها الملموس في تجربة غواتيمالا، سواء في مجال التصدي لاحتياجات الأطفال الذين هم ضحايا الصراع، أو في مجال نزع السلاح أو في مجال تعزيز احترام حقوق الإنسان. والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في الميدان تتمثل في توفير العديد من الدروس التي يمكن أن تساعد تدابيرنا الجماعية في أجزاء أخرى من العالم، امتثالا للأهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة. ولهذا، فإن بلدي ممتن حقا للأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/ مارس. ولدينا ملء الثقة بأنه سيتم في ظل توجيهكم الرشيد تحقيق التقدم في معالجة المسائل المدرجة في جدول أعماله. واسمحوا لي أن أتوجه بتهانئنا إلى سلفكم، السفير ارنولدو ليستري ممثل الأرجنتين، على قيادته الماهرة لأنشطة المجلس في الشهر المنصرم.

وتود إندونيسيا أن تشيد بوفد بنغلاديش على اتخاذه زمام المبادرة لكي ينظر المجلس في بند جدول الأعمال المعروض علينا. ونرى أنها حسنة التوقيت ومناسبة وستعود بالفائدة لا على المجتمع الدولي وحده بل أيضا على البلدان المعنية مباشرة.

لقد ركز تقرير الأمين العام وبحق انتباهنا على تعقيدات المسائل المترابطة المعنية وعلى دور عمليات حفظ السلام في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويوضح التقرير أيضا الدور الحاسم الأهمية للمساعدة الدولية في التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها وحشد الموارد المطلوبة للدفع بعملية السلام إلى الأمام.

والبعد الدولي لهذه الأنشطة ينبغي أن يركز على دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على مجال اختصاص كل منها. فمشاركتها في إطار للتعاون ستكون ذات أثر يقابل بالترحيب من خلال تحقيق قدر من الاستقرار، وهذا الاستقرار، كما دللت التجربة، أدى في بعض الحالات إلى استعادة الحياة الطبيعية في المناطق المضطربة. ولكن أولا وقبل أي شيء آخر، فإن نجاح هذه الجهود يتوقف في نهاية المطاف على استعداد الأطراف المعنية للامتثال لشروط اتفاقات السلام والتخلي عن

استخدام القوة، وذلك لا غنى عنه من أجل البدء بالنهج الثلاثي المتمثل في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعلاوة على ذلك، فإن تسليم الأسلحة للسلطات المختصة وما ينجم عن ذلك من تسريح، تترتب عليه آثار إيجابية بالنسبة للأمن في حالات الصراع، ولا سيما في ضمان عملية السلام وتعزيزها. وإننا نسلم بأهمية تهيئة مناخ يفضي إلى الأمن من خلال نزع أسلحة المقاتلين وجمع الأسلحة من المدنيين في إطار برنامج عام لتجميع الأسلحة، وذلك تعزيز بيئة لا ينظر فيها إلى الأسلحة على أنها ضرورية.

ومما يلهب المشاعر الإشارة إلى وجود ٠٠٠ ٣٠٠ طفل دون سن الـ ١٨ استخدموا كجنود في الصراعات الناشبة حول العالم. ومما يثير الفزع أن هذه الأنشطة آخذة في الازدياد، مما يستدعي إيلاء اهتمام لتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع ويتعرض مستقبل هؤلاء الأطفال للخطر بسبب فرص التعليم المحدودة، إذ أن التعليم وحده يعدهم لممارسة أعمال منتجة. ومن الجلي أنه يتعين عمل الكثير لضمان مكانهم الحقيق بهم في المجتمع من خلال برامج الدعم المناسبة.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للجنود الأطفال في أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع مراعاة ضعف الأطفال، فإن عملية نزع أسلحة الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم ينبغي أن تتابع بطريقة خاصة. ومع التوصل إلى حسم الصراعات، فإن حقوق الأطفال، التي نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي استعادتها فورا وحمايتها وتعزيزها. ومن الأهمية الحاسمة أن يُعاد إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم. وينبغي إيلاء الأولوية الأولى لتعليمهم في المدارس.

وثمة مسألة هامة أخرى تتمثل في كبح تدفق الأسلحة عبر الحدود الوطنية من خلال وسائل تتبع سرا بعد الانتهاء من نزع السلاح، إذ يترتب عليها أثر سلبي كبير على الأمن وينذر باحتمال اندلاع حالة متفجرة. فالجهود المحددة والمتسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية يمكن أن تجتث تدفق الأسلحة عبر الحدود من جذوره.

وأخيرا، فإن مسألة التمويل الكافي تحتاج إلى معالجة لضمان تنفيذ البرامج الرامية إلى إعادة إدماج اقتصاد مدمر وإعادة بنائه. وهذا يتطلب توزيع المساعدة المالية على أساس عادل ومنصف بين المحاربين السابقين والسكان المدنيين، حيث يواجه العديد منهم أيضا مصاعب اقتصادية شديدة.

وإن الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لعملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم يتطلب توافر الإرادة السياسية، التي تتسم بأهمية قصوى في تعزيز دور الأمم المتحدة من خلال جهاز حفظ السلام. ونعتقد أنه بالاستناد إلى تجربة المنظمة في مختلف الصراعات، فإن الوقت قد حان لتناول هذه المسائل على أساس المبادئ التوجيهية المستقاة من تقرير الأمين العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى بلدي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): لقد أطلع وفد مصر على تقرير الأمين العام عن دور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم الوارد في الوثيقة (S/2000/101) والذي يتم تقديمه استجابة لطلب المجلس الوارد في البيان الرئاسي الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ حول هذا الموضوع. وإذ نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إعداده هذا التقرير، أود أن أقدم فيما يلي عددا من الملاحظات بشأن تناول هذه المسألة في مجلس الأمن:

أولا، يأخذ وفد مصر علما بتزايد التكليفات الصادرة عن المجلس لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مجال نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ونشير في هذا الصدد إلى أن أي تكليف من هذا النوع ينبغي أن يكون بتنسيق وموافقة كاملين من جانب أطراف النزاع باعتبار أن موافقة الأطراف هي الأساس لبدء تنفيذ أي من تلك الأنشطة. فهذه الموافقة تعكس الإرادة السياسية اللازمة للمضي قدما في تنفيذ

هذه الأنشطة، ولا يمكن أن يتم فرض تنفيذها دون موافقة الأطراف المعنية.

ثانيا، يرى وفد بلادي أنه في الحالات التي يقوم فيها مجلس الأمن بتكليف عملية حفظ السلام بولاية خاصة في الإشراف على هذه الأنشطة، ينبغي أن يتأكد المجلس من مدى ملاءمة الموارد التي يتم إتاحتها لأفراد وقوات الأمم المتحدة المنوط بهم تنفيذ تلك الولاية والإشراف على هذه الأنشطة، وبصفة خاصة فيما يتصل بنزع سلاح المحاربين وتسريحهم حتى يمكن تجنب وقوع مشاكل خطيرة تنتج إما عن ضعف الموارد المتاحة أو عدم ملاءمتها. ولا يفوتني هنا أن أشير إلى ما ورد في الفقرة ٦٤ من تقرير الأمين العام بخصوص فشل عملية تسريح المقاتلين في أنغولا في إطار عمليتي السلام، وذلك بسبب ضعف الموارد البشرية والمادية المتاحة عندئذ.

ثالثا، مع اعترافنا بالخطورة التي تُشكلها الأسلحة الصغيرة والتي تستخدم على نطاق واسع في النزاعات الداخلية والحروب الأهلية، ومع إدراكنا لأن مجلس الأمن يواجه في بعض الأحيان بحالات تفرض عليه التصدي لانتشار تلك الأسلحة في مناطق النزاع، فإن مصر ترى أن التناول الأساسي لهذا الموضوع ينبغي أن يتم في إطار المحافل ذات الصلة، وفي مقدمتها الجمعية العامة. ومن هنا، نرى أن يقتصر تناول موضوع الأسلحة الصغيرة في المجلس على النواحي العملياتية المرتبطة بنزع أسلحة المحاربين في إطار عمليات حفظ السلام، وألا يتعدى ذلك إلى نواحي أخرى تتصل إما بالجوانب المفاهيمية أو المبدئية لمشكلة الأسلحة الصغيرة.

واتصالا بنفس النقطة، أود أيضا أن أشير إلى أن برامج نزع سلاح المحاربين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع تتسم عادة بطول الأجل وتشكل كلا متواصلا تدخل في تنفيذه - كما يتضح من تقرير الأمين العام - عدة أجهزة ووكالات تعمل في مجال بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، وهذه الأنشطة تتناولها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة أساسية باعتبار أن منظومة بناء السلام يجب أن تُعامل من منظور شامل نظرا لترابط كافة عناصرها. ولا يفوتني في هذا السياق أن أشير إلى أهمية التنسيق بين كافة الوكالات والأجهزة التابعة للأمم المتحدة والعاملة في هذا المجال حتى لا يؤدي التضارب بينها إلى نتائج عكسية تؤثر على نجاح تنفيذ الولاية.

رابعا، من الأهمية بمكان أن نُشيد بالدور الهام الذي تقوم به بعض المنظمات غير الحكومية في تنفيذ أنشطة تسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في عدد من الدول. ومصر تحيي هذا الدور طالما التزمت هذه المنظمات بالشروط الأساسية لعملها في ذلك المجال الحساس والمتمثلة في الالتزام بموافقة حكومة الدولة المعنية ومراعاة القواعد والقوانين الوطنية.

إذا انتقلنا من هذه النقطة ذات الصبغة العامة إلى موضوعين أكثر تحديدا هما الكونغو وسيراليون، فأود أن أشير إلى أن مشكلة المجموعات المسلحة المتواجدة في شرق الكونغو - والتي لا تعد أطرافا في اتفاق لوساكا - تمثل مصدرا كبيرا لزعزعة الاستقرار في الكونغو والدول المجاورة لها. وتضفي بعدا خطيرا يُضاف إلى الأبعاد المعقدة والمتشابكة المتعددة للنزاع. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بمعزل عن التوصل إلى حل دائم لمشكلة هذه المجموعات. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بإنشاء وإيفاد عملية متكاملة لحفظ السلام دون إعداد وتنفيذ برنامج واسع وشامل لنزع أسلحة عناصر هذه المجموعات وتسريحها وإعادة إدماجها في الحياة المدنية. ونحن نأمل في أن تتمكن اللجنة العسكرية المشتركة، بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، من وضع خطة للمضي قدما في تنفيذ هذا الجزء من اتفاق وقف إطلاق النار في الفترة المقبلة على نحو يساهم في تمهيد الأرضية لتنفيذ الجوانب العسكرية الأخرى من اتفاق لوساكا.

إن الاتفاق على خطة طموحة لنزع أسلحة وتسريح وإعادة إدماج ما يطلق عليه اسم "القوات السلبية" في شرق الكونغو لن يساهم وحده في تسوية المشكلة الخطيرة التي تمثلها هذه المجموعات. فالمطلوب تضافر كافة الجهود - جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة العسكرية المشتركة وأطراف النزاع ذاتها - للتأكد من التنفيذ الناجح لمثل هذه الخطة عند إعدادها والتصديق عليها؛ ولا شك أن البنك الدولي سيكون له دوره المحوري في إعداد وتنفيذ مثل

هذا البرنامج بالتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المعنية. كما أن البرنامج سيتطلب موارد مالية كبيرة نرجو أن تساهم الدول المانحة في توفيرها.

أخيرا، تعد عملية الأمم المتحدة في سيراليون - التي ستعتبر أكبر عملية لحفظ السلام في العالم عند استكمال انتشارها - مثالا واضحا للدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به المنظمة الدولية في مجال نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم، وبصفة خاصة الأطفال منهم. ولا شك أن التنفيذ الناجح لمثل هذا البرنامج في سيراليون سيساهم إلى حد كبير في إرساء البنية الأمنية والسياسية وكذلك الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقرار والسلام في هذا البلد الذي عانى من ويلات الحرب الأهلية منذ عام ١٩٩١. وفي الوقت الذي نطالب فيه كافة الأطراف بالمشاركة في عملية نزع أسلحة المقاتلين وتسريحهم وندعو فيه زعيمي الجبهة المتحدة الثورية والنظام العسكري السابق إلى إبداء التعاون الكامل مع جهود الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام في سيراليون في هذا الشأن، نرجو أن تمضي الدول والجهات المانحة قدما في توفير الموارد المالية المطلوبة للانتهاء من تنفيذ هذا البرنامج، خاصة من خلال المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه البنك الدولي لهذا الغرض، ونأمل أن يسفر المؤتمر الدولي المنتظر عقده في لندن يوم ٢٧ آذار/مارس الجاري عن نتائج إيجابية في هذا الخصوص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لم يعد هناك متكلمون مدرجون في قائمتي.

ووفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه، فإن جلسة مجلس الأمن المقبلة لمواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال ستعقد بعد رفع هذه الجلسة مباشرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.